



إلى السيد وزير الدولة  
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة  
والمندوبين السامين والمندوب العام

## الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018

سلام تام بوجود مولانا الإمام،  
وبعد، فيأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 في سياق خاص تميز  
بتعيين الحكومة من طرف صاحب الجلالة حفظه الله، وتنصيبها من طرف  
البرلمان، وما واكب ذلك من ضرورة مباشرة الأوراش المستعجلة، وعلى رأسها  
المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2017، والشروع في تنزيل البرنامج  
الحكومي الذي حدد خمسة محاور أساسية تتعلق بـ:

(1) دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون، وترسيخ الجهورية  
المتقدمة؛

(2) تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛

(3) تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛

(4) تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛

(5) العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

وكما تعلمون، فإن مشروع قانون المالية يشكل الإطار السنوي لتنزيل التزامات البرنامج الحكومي. ومن هذا المنطلق، يكتسي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 أهمية خاصة في مسار التنزيل الفعلي لهذه الالتزامات، وتثبيت المكتسبات التي حققتها بلادنا خلال السنوات الماضية في كل المجالات في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، و تسريع الأوراش الإصلاحية والانكباب السريع على معالجة مظاهر الخصاص الاجتماعي وتقليص الفوارق، وهو ما من شأنه أن يساهم في تعزيز مناخ الثقة لدى المواطن والمقاول والمستثمرين المغاربة والأجانب؛ كل ذلك في إطار سياق داخلي يتميز بالمطالب الاجتماعية الملحة للمواطنين، وخارجي يتسم بالتقلبات والعديد من الإكراهات والتحديات.

وإننا لواعون بثقل الإكراهات التي تواجه ماليتنا العمومية، خاصة بعد الجهود الاستثنائية الذي تم بذله من أجل استعادة توازاناتها الكبرى، ومدركون أن حجم الانتظارات كبير، سواء تعلق الأمر بمواصلة مسار التحول الاقتصادي الذي انخرط فيه بلادنا، أو بمعالجة القضايا الاجتماعية المستعجلة والملحة، أو بضرورة مواصلة الإصلاحات والعمل على إرساء مبادئ الحكامة الجيدة في مختلف المجالات.

وهذا يتطلب منا جميعا الحرص الكامل على التدبير الناجع للموارد المتاحة من خلال الالتزام بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، والالتزام بالتقييم القبلي لكل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الاستثمارية العمومية، وتبعية تنفيذها، والعمل على تناسقها وضمان التقائتها، وكذا تقييم أثرها على تقوية النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل وتحسين ظروف عيش المواطنين، خاصة الفئات الهشة والفقيرة.

كما ينبغي الحرص من جهة، على إعطاء الأولوية لتفعيل المشاريع الملتمزم بها في إطار الاتفاقيات الموقعة وطنيا ودوليا، وعلى رأسها تلك التي تم تقديمها لصاحب الجلالة حفظه الله، وتقوية آليات المتابعة والمراقبة لتتبع إنجاز كل المشاريع، صغيرة كانت أو كبيرة؛ وعلى الانكباب بكل جدية من جهة أخرى على خدمة مصالح المواطنين، مع توجيه اهتمام خاص إلى المناطق التي تفتقر إلى معظم المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وإلى فرص الشغل، والتي تحتاج إلى المزيد من تضافر الجهود لتدارك التأخير والخصاص في إلحاق هذه المناطق بركب التنمية، كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش المجيد بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لترجع جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

وفي هذا السياق، ووفقا لهذه التوجهات، يستند مشروع قانون المالية لسنة 2018 إلى الأولويات التالية :

1. دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق المجالية، مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي؛
2. تطوير التصنيع، وتحفيز الاستثمار الخاص، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
3. ترسيخ الجهوية المتقدمة؛
4. إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات.

أولاً: دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق  
المجالية، مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي

---

لقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطبه الأخيرة وخاصة في خطاب العرش  
المجيد لهذه السنة، على ضرورة النهوض بأوضاع الفئات والمناطق الهشة  
والفقيرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع، في إطار توطيد انتقال  
بلادنا الى نموذج تنموي مستدام، ومنصف وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية  
ومقومات العيش الكريم بوصفها مرتكزات أساسية لإرساء دعائم مجتمع متضامن.

وفي هذا الإطار، حرص البرنامج الحكومي على ترجمة التوجيهات الملكية  
السامية، من خلال إعطاء الأولوية لتقليص الفقر والهشاشة وتحقيق التماسك  
الاجتماعي والمجالي، انطلاقاً من تشخيص حصيلة السياسات الاجتماعية  
واستحضار التحديات القائمة.

ومن هذا المنطلق، واستجابة للمطالب الاجتماعية الملحة للمواطنين، فمن  
الضروري إعطاء الأولوية، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018، لدعم  
القطاعات الاجتماعية، وعلى رأسها إصلاح التعليم، والنهوض بالقطاع الصحي،  
وتوفير فرص الشغل والسكن اللائق، وتقليص الفوارق المجالية، وخاصة بالعالم  
القروي والمناطق الجبلية والنائية.

ويكتسي إصلاح التعليم أولوية خاصة باعتباره مرتكزا للتنشئة الاجتماعية  
السليمة، والتربية على القيم الوطنية، ولتمكين أبنائنا من تملك المهارات والمعارف،  
وتشجيعهم على البحث والابتكار، وتيسير اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي  
والثقافي.

ووفق هذا المنظور، ينبغي العمل على تفعيل التوجيهات الملكية السامية وتنفيذ البرنامج الحكومي فيما يتعلق بتنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030، لاسيما من خلال تعميم التعليم الأولي، وتعزيز تملك اللغات، وتعميم إحداث المسارات المهنية وملاءمتها مع سوق الشغل، وكذا تحسين وتوسيع العرض المدرسي والرفع من نجاعة برامج محاربة الأمية. يُضاف إلى ذلك الرفع من مردودية التعليم العالي و القابلية للتشغيل، من خلال زيادة عدد الطلبة المسجلين بالمسالك المهنية، وتحسين نسبة التأطير البيداغوجي وجودته، وتحقيق التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية، لاسيما عبر تحسين التنسيق بين التعليم العالي والبحث العلمي، وخلق شروط التكامل بين توجهات التعليم العالي والتكوين المهني.

وما من شك في أن إصلاح التعليم يعد مدخلا أساسيا لتحسين إدماج الشباب في سوق الشغل وملاءمة تكوينهم مع التحول الاقتصادي لبلادنا، والتوجه نحو التصنيع وما يقتضيه من تكوينات دقيقة.

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي الانكباب على تسريع إخراج المخطط الوطني للنهوض بالشغل ووضع الآليات العملية لتفعيله، خاصة عبر تقييم برامج إنعاش التشغيل، ومراجعة آليات الوساطة وتفعيل النظام الوطني لرصد سوق الشغل، والرفع من فعالية الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة في مواكبة إحداث وتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وربط التحفيز، على مستوى الاستثمار، سواء الجبائية أو عن طريق الدعم المالي المباشر أو عبر توفير العقار، بعدد مناصب الشغل الفعلية المحدثة.

ويُضاف إلى كل هذه الإجراءات، مواصلة تفعيل برنامج المقاول الذاتي وتعميمه ليشمل العالم القروي، بالإضافة إلى تكثيف الدعم والمواكبة للمقاولات المبتدئة والمبتكرة.

كما يجب تعزيز آليات الحماية القانونية والاجتماعية للعمال من خلال إخراج النصوص التنظيمية والقانونية المؤطرة للشغل، وبلورة ميثاق اجتماعي يحدد التزامات مختلف الأطراف، وتفعيل نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة، إضافة إلى تبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

ولاشك في أن المصادقة على قانون التغطية الصحية لفائدة العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى توسيع التغطية الصحية لتشمل الطلبة (حوالي 300 ألف طالب وطالبة)، وكذا آباء وأمهات المؤمنين في إطار نظام التغطية الصحية الإجبارية بالقطاع العام، تُعد خطوة هامة في مسار تعميم التغطية الصحية وتوفير سبل الولوج العادل إلى الخدمات الصحية ببلادنا.

ويجب مواكبة هذا المجهود بتوفير خدمات صحية جيدة، وتحسين ظروف استقبال المواطنين في المستشفيات عبر مواصلة تطوير برنامج "خدماتي"، موازاة مع توفير الأدوية، وتحسين حكامه القطاع على مستوى التدبير الجيد للموارد البشرية، وتوزيعها بشكل متوازن على مجموع التراب الوطني لاسيما بالمناطق التي تعاني من الخصاص.

وفي هذا الإطار، يجب تفعيل الخارطة الصحية التي ستمكن من التقييم الدقيق لحاجات كل منطقة فيما يخص الموارد البشرية، وكذا التجهيزات الطبية والمؤسسات الاستشفائية، وإعطاء الأولوية لسد الخصاص الذي يعرفه القطاع

على مستوى الأطر الطبية وشبه الطبية، ومواصلة الجهود الهام الذي انخرطت فيه بلادنا لتطوير البنيات التحتية الاستشفائية، عبر تسريع بناء المركزين الاستشفائيين الجامعيين لطنجة وأكادير، وكذا إعادة بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط، إضافة إلى بناء وتأهيل المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية ومراكز تصفية الدم والأنكولوجيا وتزويدها بأحدث التجهيزات الطبية.

كما يجب إيلاء نفس الأهمية لتحسين ظروف ولوج الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى السكن اللائق، عبر توفير عروض خاصة بهذه الطبقات على مستوى التكلفة، ولكن كذلك على مستوى الجودة وتوفير الخدمات والمرافق العمومية الضرورية كذلك.

وينبغي تمكين الأسر الفقيرة من الولوج إلى تمويل السكن بشروط ميسرة، موازاة مع مواصلة مجهودات القضاء على دور الصفيح من أجل بلوغ الهدف المحدد في البرنامج الحكومي بمعالجة 50% من مائة وعشرين ألف أسرة (120.000) التي تعيش في دور الصفيح، ومعالجة 37.000 بناية مهددة بالانهيار.

و الأكد أن تحسين ظروف عيش المواطنين بشكل عام، والفقراء منهم بشكل خاص، وضمان ولوجهم بشكل منصف وعادل إلى التعليم والصحة والسكن، يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية، وتحسين حكامه الدعم الموجه للفئات الفقيرة والهشة.

وفي هذا الإطار، يجب العمل على وضع قاعدة معطيات موحدة خاصة بالفئات الفقيرة والهشة، من أجل ضمان العدالة والفعالية في توجيه آليات الدعم المباشر لهذه الفئات سواء تعلق الأمر بنظام المساعدة الطبية (RAMED)، أو برنامج تيسير، أو دعم الأرملة والمطلقات و ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما ينبغي إعطاء الأولوية لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، الذي أعلن عنه جلالة الملك، باعتباره نموذجاً فعلياً للتقائية السياسات الاجتماعية القطاعية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتكامل جهود كافة المتدخلين من قطاعات وزارية وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية.

ومن جهة أخرى، يجب مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي في تطوير الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الشباب والنساء في العالم القروي والأحياء الهامشية.

وينبغي في نفس الوقت، مواصلة توفير التمويل الضروري لهذه البرامج في إطار صندوق التماسك الاجتماعي، إضافة إلى تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية، والبرامج الموجهة لدعم الأسرة وحماية الطفولة والاعتناء بالأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، وتحسين ظروف إيواء السجناء وتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع؛ إضافة إلى مواصلة الجهود المبذولة على مستوى تحديث وتيسير الخدمات المقدمة لأفراد الجالية بالخارج، وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وتمتع المهاجرين المقيمين ببلادنا بكافة حقوقهم.

على صعيد آخر، يجب مواكبة الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة، وإرساء وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وتفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة: إكرام 2.

كما ينبغي التأكيد على ضرورة العناية بالشباب، عبر تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، وتأهيل وتطوير مؤسسات دور الشباب، وجعل تطوير كل التخصصات الرياضية في خدمة إدماج الشباب وتمكينهم من إبراز مواهبهم، خاصة عبر النهوض بالتكوين وتعزيز البنيات الرياضية للقرب. فضلاً



عن أهمية الثقافة ودورها في تميم والرأسمال اللامادي لبلادنا، وما يرتبط بذلك من ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم كل أشكال الإبداع الثقافي، والحفاظ على التراث الثقافي الوطني في أبعاده المتعددة.

ثانيا: تطوير التصنيع، وتحفيز الاستثمار الخاص، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

إن إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية يندرج في إطار تأكيد الترابط الوثيق بين ضرورة النهوض بالرأسمال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه بلادنا. فبلوغ نسب عالية من النمو عبر التوجه نحو التصنيع مرتبط بمدى قدرة بلادنا، وقدرتنا كحكومة، على أن نجعل من شبابنا الرافعة الأساسية لتحقيق هذا الهدف، من خلال الاستثمارات الضرورية والمستدامة والحكيمة في ميادين التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة والشغل، كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي الذي وجهه إلى القمة التاسعة والعشرين لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا.

ومن هذا المنطلق، يجب إيلاء أهمية خاصة للقطاعات الإنتاجية، مع مواصلة الاختيارات الصائبة التي انتهجتها بلادنا تحت القيادة الملكية الرشيدة، والتي تتمثل في دعم العرض الإنتاجي للقطاعات الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية والمنتجة للثروة وفرص الشغل. وذلك عبر :

- مواصلة تفعيل مخطط التسريع الصناعي بهدف زيادة حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 14 ٪ إلى 23 ٪ في أفق 2020 ، وذلك عبر تطوير المنظومات الصناعية، وتقوية الاندماج الصناعي والموازنة الصناعية.

ولابد من التأكيد أن هذا المخطط حقق منجزات هامة، خاصة على مستوى توقع المهن العالمية للمغرب في سلاسل الإنتاج الدولية. فقطاع السيارات صار يتصدر قائمة القطاعات المصدرة، ويستقطب استثمارات كبرى كرونو وبوجو، التي تُشكل قاطرة ورافعة للمقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة.

- مواصلة دعم مخطط المغرب الأخضر بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي حققها على مستوى تغيير تركيبة القيمة المضافة الفلاحية والحد من تقلباتها، من خلال تعزيز مساهمة السلاسل الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية كتربية المواشي والأشجار المثمرة.

و يقتضي تأمين استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر، تسريع الاندماج بين سلاسل الإنتاج الفلاحي وسلاسل التحويل والتصنيع والثمين؛ وهو ما يجب الحرص على تفعيله في إطار عقد البرنامج لتنمية قطاع الصناعات الغذائية 2017-2020، الذي تم التوقيع عليه على هامش المناظرة الوطنية التاسعة للفلاحة.

- العمل على تقوية آليات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ومواصلة تفعيل المشاريع الكبرى للطاقات المتجددة من أجل رفع حصتها إلى 42% سنة 2020 و52% في أفق 2030.

- مواصلة تفعيل باقي الإستراتيجيات القطاعية (رؤية 2020 للسياحة، والإستراتيجية الرقمية، ومخطط هاليوتيس، ومخطط رواج،..)، إضافة إلى المشاريع الكبرى للبنية التحتية.

كما يجب إيلاء أهمية خاصة لدعم المقاولات وتحفيز الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال وضع خارطة طريق للتدابير المزمع اتخاذها من

أجل تمكين بلادنا من ولوج نادي الاقتصادات الخمسين الأوائل على مستوى مناخ الأعمال في تقرير Doing Business للبنك الدولي، موازاة مع اعتماد ميثاق جديد للاستثمار ومواصلة تبسيط المساطر الخاصة بإحداث المقاولات، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال، مع التركيز على تقييم فعالية المراكز الجهوية للاستثمار ومدى أدائها للأدوار المنوطة بها على مستوى مواكبة المستثمرين.

كما ينبغي توجيه دعم ومواكبة خاصين للمقاولة المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، سواء من خلال تمكينها من آليات ضمان التمويل، و رفع قدرتها التنافسية، و التسوية السريعة لمبالغها المستحقة لدى الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وتمكينها من نظام الأفضلية الوطنية ومن حصة 20% في الصفقات العمومية، و من خلال مواصلة الجهود الاستثنائي على مستوى استرجاع الضريبة على القيمة المضافة.

وينبغي كذلك مواكبة الإستراتيجيات القطاعية والبرامج التنموية بسياسة عقارية محفزة، تنفيذاً للتوجيهات الملكية الواردة في الرسالة السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، "يتعين تركيز الجهود على تيسير ولوج المستثمرين إلى العقار وتبسيط مساطر انتقاله وتداوله، مع العمل على تثمين العقار العمومي وضمان الولوج إليه وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص".

كما ينبغي في نفس الوقت، مواصلة تحديث القطاع المالي لمواكبة دينامية الاستثمار والمقاولة، عبر تنويع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين، وإعطاء دينامية أكبر لبورصة القيم وللقطب المالي للدار البيضاء.

وما من شك في أن التنوع القطاعي وتنوع العرض لا يكفي وحده لتحقيق نمو قوي في مواجهة الصدمات، وخاصة الخارجية منها، بل لابد من أن يواكبه استثمار جيد لسياسة الانفتاح وتنوع المنافذ والأسواق التي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

وفي هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية لتنفيذ الرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب والدفاع عن مصالحه العليا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحسين مصالحه الإستراتيجية، وتنويع شركائه، واستثمار تطور نموذج الديمقراطية والتنمية، من أجل تعزيز صورة بلادنا ومكانته على الساحة الدولية، والدفاع عن مصالحه العليا وقضاياها العادلة، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية.

وتتجسد أولى الأولويات في تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب التي أسس لها جلالة الملك حفظه الله، من خلال العمل على تعزيز العلاقات مع كل دول ومناطق القارة، على الصعيد الثنائي وعلى مستوى المؤسسات القارية والتجمعات الإقليمية، وخصوصا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (CEDEAO)، وكذا من خلال الحرص على التتبع الدوري والميداني لإنجاز المشاريع والاتفاقيات الموقعة.

ولابد من أن تُركز سياسة الانفتاح التي تنهجها بلادنا على استثمار الامتيازات التي تمنحها اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول، من حيث الفرص الهامة التي توفرها على مستوى استقطاب الاستثمارات، والتي يجب استغلالها لمواكبة التحول الذي تسير فيه بلادنا على مستوى تطوير

العرض التصديري، من خلال مخطط التسريع الصناعي ومخطط المغرب الأخضر،...

وعلى الرغم مما لهذه الاتفاقيات من أثر على العجز التجاري، فإن معالجة هذا العجز ينبغي أن تتم عبر تطوير تنافسية اقتصادنا ومقاولاتنا وتقوية عرض بلادنا التصديري، واحترام التزامات بلادنا في إطار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الوقائية وتقوية آليات المراقبة ومحاربة التهريب والتزيف والإغراق.

### ثالثاً: ترسيخ الجهوية المتقدمة

تشكل الجهة الإطار المؤسسي الأمثل لتحقيق التوازن والفعالية والالتقائية في تنزيل السياسات العمومية، والاجتماعية منها على الخصوص.

لكن تنزيل الجهوية على النحو الأمثل يتطلب، إضافة إلى مواصلة تحويل الموارد المالية وتنزيل النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهة، مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها وتنمية مواردها الذاتية، وخاصة على مستوى تأهيل الموارد البشرية.

كما يتطلب اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري والشروع في تفعيله، ووضع مخطط لتحويل الاختصاصات للجهات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التدرج في التنزيل، وقدرة الجهات على القيام بهذه الاختصاصات، ومراعاة التوازنات المالية للدولة.

وينبغي في نفس الوقت إيلاء أهمية خاصة لتفعيل التزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في إطار اتفاقيات برامج التنمية الحضرية المندمجة الموقعة مع مختلف المدن والأقاليم، موازاة مع تقديم المواكبة اللازمة، وفي حدود الإمكانيات المتاحة، لتسريع إنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية، وعلى رأسها

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي يعتبر نموذجا للارتقاء والتطور لباقي الجهات، ومثالا متميزا لتفعيل الالتقائية والعمل المتكامل بين المصالح المركزية والجهات من أجل نمو جهوي متوازن.

#### رابعا: إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات

لقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش " إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين".

ومن هذا المنطلق، ينبغي إعطاء الأولوية لمواصلة إصلاح الإدارة، وجعلها في خدمة المواطن والمقاولة، وتحسين ظروف استقبال المواطنين والإنصات إليهم، وتمكينهم من قضاء مصالحهم ومدتهم "بأجوبة مقنعة، وفي آجال معقولة، عن تساؤلاتهم وشكاياتهم، مع ضرورة شرح الأسباب وتبرير القرارات، ولو بالرفض، الذي لا ينبغي أن يكون دون سند قانوني، وإنما لأنه مخالف للقانون، أو لأنه يجب على المواطن استكمال المساطر الجاري بها العمل".

ومن شروط نجاح هذا الورش، تعميم الإدارة الرقمية، وتبسيط الهياكل والمساطر، واعتماد التدبير اللامتمركز للموارد المالية والبشرية.

كما ينبغي التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، والعمل على تطبيق القانون على المسؤولين الذين يتقاعسون في أداء واجبهم، أو يتسببون في تعطيل مصالح المواطنين أو المشاريع التي تهمهم.

ومما لاشك فيه أن مواصلة إصلاح القضاء، يُشكل الضمانة الأساسية لتطبيق القانون على الجميع دون تمييز بين المواطن والمسؤول. فكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله فنحن "في مرحلة جديدة لا فرق فيها بين المسؤول والمواطن

في حقوق وواجبات المواطنة، ولا مجال فيها للتهرب من المسؤولية أو الإفلات من العقاب".

كما يجب تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة، من خلال التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد والعمل على تتبعها وتقييمها.

وينبغي العمل كذلك على توطيد أسس الحكامة الأمنية من خلال تمكين الإدارة الأمنية من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب، وتنسيق تدخلاتها داخليا وخارجيا، بما يضمن مواصلة فاعليتها في حماية أمن الوطن والمواطنين.

ومن جهة أخرى، فإن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، يعد مكسبا كبيرا لبلادنا على مستوى تعميم ثقافة التدبير المرتكز على النجاعة والمردودية والتقييم والمساءلة، وخلق التوازن بين الحاجات التمويلية لمختلف السياسات وبين الإمكانيات المتاحة، من خلال البرمجة المتعددة السنوات.

وفي هذا الإطار، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لمواصلة تنزيل هذا القانون والمبادئ التي أقرها على مستوى شفافية ونجاعة التدبير العمومي، خاصة و أن سنة 2018 تتزامن مع بدء تعميم اعتماد البرامج في الميزانيات القطاعية وإعداد تقارير نجاعة الأداء.

وعلى صعيد آخر، ينبغي العمل على الرفع من النجاعة في تدبير المشاريع العمومية، من خلال الرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة داخل الإدارة، واعتماد الآليات الحديثة في التدبير والتي تعتمد على ربط المسؤولية بمدى بلوغ النتائج المتعاقد بشأنها.

كما يجب الحرص على تنزيل المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية التي تروم الرفع من فعالية هذه الاستثمارات ومن دورها في خلق الثروة وفرص الشغل، وتحسين أثرها المباشر على مستوى عيش المواطنين. وتبني هذه المقاربة على وضع معايير مضبوطة وموحدة لانتقاء المشاريع الاستثمارية العمومية، وتتبع تنفيذها وتقييم آثارها. وترتبط هذه المعايير أساسا بضرورة توفر هذه المشاريع على دراسات قبلية، تحدد بشكل علمي ودقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، وكلفتها ومدة إنجازها، ومدى قابليتها للتمويل والإنجاز، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص. كما ترتبط بمدى انسجام هذه المشاريع مع الإستراتيجيات القطاعية، واستدامتها المالية، وتوفرها على آليات وهيكل التتبع وتقييم الإنجاز.

وهذه كلها تدابير ستمكن، لأمحالة، من توفير الأرضية من جهة لتدبير أنجع لمختلف الاستراتيجيات التي تطلقها الدولة من جهة ولتحقيق التوازن في التوزيع والالتقائية في البرامج والأهداف من جهة أخرى.

كما ينبغي مواصلة باقي الإصلاحات الهيكلية، كإصلاح صندوق المقاصة من خلال الرفع التدريجي للدعم، ووضع قاعدة معطيات موحدة لاستهداف الفئات الفقيرة والهشة، وإصلاح التقاعد عبر الشروع، في إطار الحوار مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، في بلورة الإصلاح الهيكلي نحو نظام القطبين، موازاة مع تعزيز آليات الحكامة والتدبير الجيد والشفاف لاحتياطات الصناديق.

ويُضاف إلى ذلك، مواصلة الإصلاح الضريبي عبر توسيع الوعاء، وتقوية المراقبة وتقليل الإعفاءات الجبائية، فضلا عن تحسين أداء المحفظة العمومية عبر تقليص مديونية المؤسسات العمومية الكبرى وتحسين حكومتها، وتسريع تسوية متأخرات الأداء لفائدة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة منها.



وبالاستناد إلى هذه الأولويات الأربع لمشروع قانون المالية لسنة 2018، فمن المتوقع تحقيق نمو للاقتصاد الوطني في حدود 3,2%، مع توقع استمرار دينامية القطاعات غير الفلاحية بتسجيل تطور للقيمة المضافة بـ 3,6%، مقابل 2,9% سنة 2017، و 2,2% سنة 2016، و 1,8% سنة 2015، مستفيدة من تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، وتفعيل مختلف الإستراتيجيات القطاعية التي مكنت من تحقيق تغيير عميق في البنية الاقتصادية، وتحديث القاعدة الإنتاجية عبر التوجه نحو مهن جديدة ومحركة للنمو، تساهم بشكل فعال في خلق مناصب الشغل وتشجيع الصادرات.

كما أن ما حققته بلادنا من إنجازات على مستوى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، هو الذي يجعلنا اليوم نحدد بكل سيادية أولويات سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وهو الذي جعل بلادنا محط ثقة وإشادة من طرف المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني.

غير أننا وإن تجاوزنا مرحلة الخطر، فإن توازناتنا الماكرو اقتصادية لا تزال هشة، ومسؤولية الحفاظ عليها هي مسؤوليتنا جميعا. فإذا كنا قد قلصنا عجز الميزانية من 7,2% سنة 2012 إلى 4,1% سنة 2016، و 3% متوقعة برسم سنة 2017، فلا بد من أن نواصل نفس الجهود من أجل تقليص حجم مديونيتنا إلى ما دون 60% سنة 2021.

ومن هذا المنطلق، فقد تم تحديد هدف استقرار عجز الميزانية المتوقع لسنة 2018 في حدود 3%. لذا ينبغي العمل من جهة على مواصلة سياسة الانضباط الموازنا، ومن جهة أخرى، على تحسين تعبئة الموارد الضريبية وغير الضريبية.

فانطلاقاً من كل ما سبق، يتعين التقيد بالتوجهات الرئيسية التالية في إطار إعداد مقترحاتكم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018 :

فيما يتعلق بنفقات الموظفين:

• ضبط توقعات نفقات الموظفين الخاصة بقطاعكم أو مؤسستكم بالتعاون مع مصالح مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، تفعيلاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية بتحديد سقف لهذه النفقات.

• حصر المقترحات بشأن إحداث المناصب المالية فيما هو ضروري لضمان سير وجودة المرافق العمومية، مع استغلال الإمكانيات المتاحة على مستوى إعادة الانتشار مجالياً وقطاعياً.

- فيما يتعلق بنفقات المعدات والنفقات المختلفة: مواصلة ترشيد الإنفاق المرتبط بتسيير الإدارة، وخاصة فيما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات، والنقل والتنقل داخل وخارج المملكة، والكراء، وتهيء المقرات الإدارية وتأثيثها، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات ومصاريف الاستقبال والفندقة.

- فيما يتعلق بنفقات الاستثمار:

- العمل على إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع موضوع اتفاقيات والتزامات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على ألا تقدم أمام جلالة الملك، إلا المشاريع والاتفاقيات التي تستوفي جميع شروط الإنجاز، سواء فيما يتعلق بتصفية وضعية العقار، أو توفير التمويل، أو القيام بالدراسات، و على أن تعطى الانطلاقة الفعلية للأشغال في أجل معقول.

■ إعطاء الأولوية لتصفية الاعتمادات المرحلة خلال ما تبقى من أشهر سنة 2017، تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية بتحديد سقف للاعتمادات المرحلة في حدود 30% من الاعتمادات المفتوحة ابتداء من سنة 2018. علما بأن الالتزامات المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها نهاية سنة 2017، والتي لا يمكن ترحيلها في حدود سقف 30%، يجب إدراجها ضمن اعتمادات الأداء التي سيتم فتحها لقطاعكم برسم سنة 2018.

■ الحرص على حصر الالتزامات المالية لقطاعكم أو مؤسستكم في إطار الاتفاقيات في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية.

■ الحرص على توفر المشاريع المبرمجة في إطار الميزانية الخاصة بقطاعكم أو مؤسستكم على دراسات جاهزة تثبت مردوديتها الاجتماعية والاقتصادية، وأثرها الواضح على تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات. كما يتعين التقييم المسبق والدقيق لكلفتها وآليات تمويلها وآجال إنجازها.

■ التقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص للمشاريع الاستثمارية العمومية قبل الشروع في إنجازها، في إطار احترام المقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والالتزام بتصاميم التهيئة.

■ ضرورة مواصلة الالتزام بالتدابير والضوابط المتضمنة بالرسائل التوجيهية للسنوات الماضية فيما يخص ترشيد اقتناء واستعمال السيارات، واللجوء المعقلن للدراسات.

- فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة:

■ التقيد بنفس التوجهات المتعلقة بإعداد الميزانية العامة للدولة.

■ ربط التحويلات لفائدتها بضرورة التقيد بالتوجهات سالفة الذكر، وبالموارد المتوفرة في خزينتها وبوتيرة الإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية الموكولة إليها.

■ العمل على حث المؤسسات العمومية المستفيدة من إعانة الدولة أو من موارد مرصدة، على إعداد ميزانياتها بشكل تدريجي وبالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، وفق تبويب ميزانياتي يحدد بشكل واضح البرامج والمشاريع المستفيدة من الاعتمادات المفتوحة، موازاة مع مسك محاسبة ميزانياتية لمواردها ونفقاتها ومحاسبة عامة لمجموع عملياتها، وذلك في إطار تعميم مبادئ الشفافية والنجاعة التي نص عليها القانون التنظيمي لقانون المالية بالنسبة للمؤسسات العمومية المستفيدة من إعانة الدولة.

وانطلاقاً من التوجيهات الواردة أعلاه والأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2018 والإمكانات المتاحة ونسبة العجز المحددة، فإنه تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 31 غشت 2017 على أقصى تقدير.

كما تجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2018.

وأهيب بكافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمل على إيفاء مصالح وزارة الاقتصاد والمالية في أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2018.

و في الأخير، أود أن ألفت انتباهكم إلى ضرورة التقيد بالأولويات والتوجيهات والآجال المذكورة أعلاه، حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 وتقديمه للبرلمان داخل الآجال القانونية المحددة، ونتمكن من تحقيق الأهداف المحددة له على مستوى إطلاق مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي تهم جميع المغاربة، كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

سعد الدين